الأنباء
الجمعة 21 اكتوبر 2016

طرح مسودة قانون الاستثمار الجديد للحوار المجتمعي

أعلن رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة محمد خضير، أن التصور التشريعي العام لقانون الاستثمار الجديد سيتم اعتماده قريبا من مجلس الوزراء، وأنه سيتم عرضه للحوار على جمعية رجال الأعمال المصريين ومسؤولي القطاع الخاص المعني فور إقراره. وقال خضير، في تصريحات صحافية عقب لقائه مع أعضاء جمعية رجال الأعمال المصريين، إن وزارة الاستثمار والهيئة بالتعاون مع الحكومة والقطاع الخاص يعملون على تنفيذ خطة طموحة لتحسين مناخ الاستثمار لا تتوقف عند حدود تعديلات أو اصدار قانون جديد للاستثمار، لكن هناك العديد من الإجراءات الاصلاحية المتعلقة بتحقيق طفرة ملموسة في تهيئة مناخ الاستثمار وإيجاد آليات وحوافز حقيقية لجذب رؤوس الأموال للاستثمار في مصر.

القاهرة ـ ناهد إمام

مصادر لـ «الأنباء» أكدت أنه سيتم عقب الاتفاق على موعد الحصول على الشريحة الأولى من قرض صندوق النقد الدولي

تعديل حكومي ثانٍ قبل نهاية 2016

القاهرة ـ مجدي عبدالرحمن

رغم نفي الحكومة على لسان رئيسها شريف اسماعيل اجراء تعديل وزاري، علمت «الانباء» من مصادر برلمانية موثوقة ان تحضيرا يتم حاليا لاجراء تعديل وزاري ليكون هو التعديل الثاني، مرجحة ان يكون موعده قبل نهاية العام الحالي او الاسبوع الاول من العام الجديد 2017.

واكدت المصادر ان التعديل سيتم عقب الاتفاق على موعد الحصول على الشريحة الاولى من قرض صندوق النقد الدولي البالغ 12 مليار دولار، مضيفة ان الاتصالات والمشاورات بدأت بالفعل بين رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب وتصاعدت بصورة كبيرة للتشاور على عدد الحقائب الوزارية التي سيشملها التغيير والمتوقع ان يكون تغييرا من النوع المتوسط ويشمل عددا من الوزارات الاقتصادية والخدمية وان كلا من الطرفين يستعرض اسماء اكاديمية وعلمية ولكن الغالب الاعم ان رصيد الخبرات سيكون هو المرجح الاول لمن سيتولى المسؤولية في احدى وزارات الحكومة الحالية.

واكدت المصادر القريبة الصلة من المشاورات ان الوزارات السيادية الرئيسية تأكد انه لن يطولها التعديل الجديد وهي الدفاع والخارجية والداخلية لانها لا يشملها التغيير على فترات قريبة.

8 وزارات قد يطولها التعديل أهمها: التعليم والاستثمار والصحة والأوقاف

واشارت إلى ان بعض الاسماء المرشحة لتولي حقائب وزارية في التعديل الجديد قيد التحريات حاليا واستعراض لتاريخها والسيرة الذاتية الخاصة بها ويتردد بقوة ان التعديل الوزاري ربما يتناول ما بين سبع وثماني حقائب وتأتي في المقدمة منها وزارة الاستثمار التي تشغلها حاليا داليا خورشيد واستنادا الى ما وصفته عملية التقييم من ضعف الاداء والبطء في اتخاذ القرارات اللازمة لدفع عجلة الاستمثار وتعد في صدارة قائمة وزراء المجموعة الاقتصادية التي سيشملها التغيير.

واكدت المصادر ان ائتلاف دعم مصر اكبر فصيل سياسي في مجلس النواب يدعم بقوة حرة التغيير الوزاري المرتقب ويسعى الى احداث تغيير وزاري موسع.

وأوضحت أن رئيس الحكومة سيقدم للبرلمان كشف حساب كاملا عن كل وزير وما تم إنجازه بالإضافة إلى التقييم الشامل لكافة الوزارات خلال الفترة الماضية، وما تم إنجازه من مشروعات، وأن رئيس الوزراء بدأ في بحث تقارير من 6 جهات رقابية، تعمل على تقييم الحكومة بالكامل.

ويشمل التعديل بخلاف وزارة الاستثمار بحسب التقارير الرقابية وزارة الصحة، وذلك بسبب المشاكل التي حدثت خلال الفترة الماضية في المستشفيات، خاصة أزمة ألبان الأطفال، والمحاليل الطبية، والأزمات المتلاحقة بقطاع الصحة.

وكشفت التقارير ان وزارة التعليم قد جاءت في التعديل، حيث سيرحل وزير التعليم نتيجة التسريبات، والفشل في وضع منظومة تعليمية جديدة، بالإضافة إلى استمرار كوادر داخل الوزارة غير قادرة على العمل.

فيما جاءت وزارة التنمية المحلية بالتعديل، بسبب فشلها في اختيار محافظين على قدر كبير من الكفاءة، بالإضافة إلى خلافات الوزير الشخصية مع عدد من المحافظين السابقين.

السفير محمد الذويخ خلال لقائه مع الوزيرة د. سحر نصر

الذويخ بحث مع سحر نصر أهم المشروعات الجاري تنفيذها

تعاون كويتي ـ مصري في تنمية سيناء

القاهرة ـ هناء السيد وناهد إمام

استعرض سفيرنا لدى القاهرة السفير محمد الذويخ مع وزيرة التعاون الدولي في مصر د. سحر نصر أهم المشروعات الجاري تنفيذها من خلال صندوق التنمية العربية، حيث بلغت إجمالي محفظة التعاون مع الصندوق منذ إنشائه حوالي 2,835 مليار دولار أميركي وجهت لتمويل 42 مشروعا تنمويا في عدة مجالات، بالإضافة إلى 12 معونة فنية بقيمة حوالي 52 مليون دولار أميركي.

جاء ذلك خلال لقاء جمع السفير الذويخ مع د. سحر نصر في مقر الوزارة أمس، حيث تطرق الجانبان إلى أهم المشروعات الجاري تنفيذها بتمويل من الصندوق، في إطار برنامج تنمية شبه جزيرة سيناء في مجالات تحلية المياه والطرق والكهرباء.

وقد أكد الذويخ أهمية دعم العلاقات المصرية الكويتية، معربا عن رغبته في استمرار التعاون المشترك بين البلدين حتى يصلا إلى تحقيق طموحات الشعبين المصري والكويتي.

من جهتها شددت د. نصر على الالتزام بتوجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي بضرورة الإسراع بمعدلات تنفيذ المشروعات التنموية في سيناء.

وأكدت عمق العلاقات بين مصر والكويت، موجهة الشكر من خلال السفير إلى الكويت الشقيقة حكومة وشعبا، ومشيدة بجهود صاحب السمو في دعم مسيرة التنمية بمصر، وبموقف الكويت الداعم لبلادها.

وأشارت إلى التعاون الجاري مع الكويت على مختلف الأصعدة، ووجهت بأهمية الدفع بوتيرة التعاون المشترك بين البلدين.

والتي كانت السبب في الإطاحة بهم.

وتأتي وزارة الأوقاف أيضا في التغيير، وذلك لأن وزير الأوقاف لديه مشكلة مع مشيخة الأزهر، وترغب الدولة في تهدئة الأوضاع، وستعمل على اختيار وزير آخر للأوقاف، ومن المنتظر أن يشمل التعديل المستشار مجدي العجاتي وزير الشؤون القانونية النيابية بعد تصريحات التي وصفها بعض النواب بالعدائية ضد مجلس النواب بعد اشادته بوزير التموين المستقيل د.خالد حنفي الذي جاءت استقالته بسبب الفضائح ووقائع الفساد التي كشفها تقرير تقصي الحقائق عن القمح اضافة الى تدخلاته المستمرة في صلب العمل البرلماني.

وقالت المصادر انه من المنتظر ان تشمل الحركة أيضا الزراعة، والتضامن الاجتماعي، بالإضافة إلى أن تقييمات الحكومة كشفت أن الوزراء لم ينفذوا أي خطط طوال الفترة الماضية، فضلا عن عدم قدرة بعض الوزراء على تنفيذ المهام التي تم تكليفهم بها، وعدم قدرة الوزراء على تنمية مصادر الدخل لكل وزارة، بالإضافة إلى تقارير الجهات الرقابية والتي كشفت عن تزايد الفساد داخل عدد من الوزارات.

مجلس الدولة يراجع الصياغة النهائية .. ويوفر للدولة 30 مليار جنيه

قانون التصالح في مخالفات البناء يخرج للنور قريباً

وكالات: يعد قانون التصالح في مخالفات البناء من القوانين المهمة التي طال انتظارها لأنه يخص قطاعا كبيرا جدا من المصريين في مختلف أنحاء الجمهورية، ومن المتوقع إقراره في دور الانعقاد الثاني للبرلمان وهو على رأس أولويات لجنة الإسكان لأنه سيوفر مليارات الجنيهات للدولة وفي نفس الوقت سيساهم بشكل فعال في منع المخالفة فيما بعد من خلال تجريم ذلك الفعل، ومن المتوقع أن تكون العقوبة مصادرة المبنى بالكامل. في البداية، أكد علاء والي، رئيس لجنة الإسكان بالبرلمان في أول اجتماع للجنة بدور الانعقاد الثاني، أن قانون التصالح في مخالفات البناء المعد من الحكومة يراجع حاليا في مجلس الدولة ومن المتوقع الانتهاء منه وإرساله للبرلمان في الأيام القليلة المقبلة، وأن اللجنة معنية بهذا القانون جيدا وتضعه على رأس خطة عملها في دور الانعقاد الحالي بجانب قانون البناء الموحد.

ومن جانبه، أكد إسماعيل نصرالدين، عضو لجنة الإسكان بالبرلمان، أن قانون التعامل مع مخالفات البناء فور صدروه سيوفر للدولة أكثر من 30 مليار جنيه طبقا لدراسة بسيطة قام بها من خلال حصر جميع المباني طبقا للمباني المخالفة التي سيشملها القانون وتتوافر فيها شروط التصالح.

وأضاف نصرالدين بحسب «اليوم السابع»، أن قانون التعامل مع مخالفات البناء في مجلس الدولة حاليا ومن المتوقع إرساله للبرلمان في غضون الأيام القليلة المقبلة لدراسته بالتفصيل ومناقشة حالات التصالح التي سيشملها القانون، موضحا أن إقرار قانون التعامل مع المخالفات سيكون بالتزامن مع إقرار قانون البناء الموحد لعدم حدوث فجوة قد يستغلها البعض للتعدي على أراضي الدولة وفي نفس الوقت لسهولة تطبيق إجراءات التصالح ووقف التعدي مستقبلا من خلال سهولة الحصول على تراخيص البناء. وتابع عضو لجنة الإسكان، أن قانون التعامل مع مخالفات البناء لابد أن يكون حازما لمنع المخالفات بعد صدوره، مقترحا أن يكون اسم القانون «التصالح بشروط على مخالفات البناء السابقة على البناء السابق والقائم حاليا» وهذا من أجل سد جميع الطرق امام المواطنين الذين يريدون المخالفة فيما بعد صدور القانون، وأن عقوبة حينها ستكون هدم العقار وجوبا ولا تصالح، وسيتم تضمين القانون بمادة تجرم هذا الفعل.

وشدد نصرالدين على ضرورة توافر عدة شروط في المباني المخالفة المراد التصالح عليها ومنها السلامة الإنشائية وقيود الارتفاع ومطابقة الخطط والتنظيم، فإذا توافرت هذه الشروط لا مانع من التصالح ولكن هذا لا يعني إذا توافرت هذه الشروط بعد صدور القانون يتم التصالح ايضا كما تمت الإشارة مسبقا.

وفيما يخص التصالح مع مخالفات البناء على الأراضي الزراعية، أوضح أن هذا الموضوع شائك ولابد من دراسته بعناية واهتمام حتى لا نقضي على مساحات الأراضي الزراعية المتبقية لدينا وذلك من خلال تطبيق فكرة الكردون الدائري في القرى والريف ومن ثم تطبيق التصالح في مخالفات البناء على الأراضي الزراعية.

وفي السياق ذاته، قال عبدالوهاب خليل، وكيل لجنة الإسكان بالبرلمان، إن اللجنة تنتظر مشروع قانون التعامل مع مخالفات البناء الذي اعدته الحكومة ويراجع حاليا في مجلس الدولة من حيث الصياغة للدراسة والوقوف على جميع حالات التصالح التي سيشملها القانون لبحثها وذلك في حضور الوزراء والجهات المعنية بالموضوع لاتخاذ القرار المناسب.

وأكد خليل، بحسب «اليوم السابع» أن هناك شروطا لن يتم التغاضي عنها في المباني المراد التصالح عليها وهي السلامة الإنشائية وقيود الارتفاع وقواعد الخطة التنظيمية وان اعضاء اللجنة جميعهم لن يتنازلوا عن أي من هذه الشروط في المباني التي سيتم التصالح عليها، وذلك للحفاظ على أرواح المواطنين.

وأشار وكيل لجنة الإسكان، إلى أن المخالفات التي ستتم بعد صدور القانون لن يتم التصالح فيها وسيتم مصادرة المبنى بشكل نهائي وهناك إجماع على ذلك من أعضاء اللجنة ووزارة الإسكان على هذا الأمر، وذلك حتى لا يستغل أحد المواطنين القانون ذريعة ويخالف قائلا: «القانون خط أحمر ولن نسمح بانتهاكه».

بينما اعترض عادل بدوي عضو اللجنة، على مقترح التصالح على مخالفات البناء على الأراضي الزراعية قائلا: هذا الباب سوف يفتح المجال للقضاء على جميع الأراضي الزراعية المتواجدة في جميع أنحاء الجمهورية ولابد من التعامل مع هذه المخالفات بحزم شديد حتى لا نظلم الدولة وفي نفس الوقت نعطي المواطن حقه.

ضبط 122 طن سكر وأرز احتكرها تجار في أسيوط

أسيوط: تمكن ضباط مباحث التموين بمديرية أمن أسيوط، بالتنسيق مع مديرية التموين بالمحافظة، من ضبط 82 طنا أرز و40 طنا سكر، وكميات كبيرة من الزيت بعدد من المخازن لحجبها عن التداول بغية إحداث أزمة لبيعها في السوق السوداء، وذلك خلال حملة شنتها القوات بعدد من مراكز المحافظة.

وكان اللواء عاطف قليعي، مساعد وزير الداخلية مدير أمن أسيوط، تلقى إخطارا من العميد عصام أبو شقة مدير إدارة مباحث التموين بالمديرية يفيد بتمكن ضباط مباحث التموين بالتنسيق مع مباحث الأقسام والمراكز ومديرية التموين بالمحافظة من تحرير 14 قضية تموينية لعدد من التجار، الأمر الذي أسفر عن ضبط 40 طن سكر و82 طن أرز خلال حملات مكبرة شنتها المباحث على عدد من مخازن التجار بعدد من مراكز المحافظة.

وتم التحفظ على المضبوطات وتحرير المحاضر اللازمة للمتهمين كل على حدة، وجار استكمال الإجراءات القانونية اللازمة.

الكتاب ينقلون عن رئيس الحكومة: نبحث تعويم الجنيه ولن تكون لمظاهرات 11 نوفمبر المقبل أي أهمية

القاهرة ـ مجدي عبدالرحمن

نقل مكرم محمد أحمد نقيب الصحافيين الأسبق على لسان رئيس الحكومة شريف اسماعيل خلال لقائه مع كبار الكتاب قوله «نبحث تعويم الجنيه، وكيف نبدأ في ذلك، خاصة أن السعر المتواجد في السوق سعر غير حقيقي، ونفكر في عمل هوامش ربح». وأشار الى ان رئيس الحكومة أعلن خلال اللقاء عن تشكيل لجنة لبحث إمكانية أن تكون هوامش الربح جزءا من إمكانية تحديد الأسعار وأنه من الصعب أن يكون هناك إصلاح اقتصادي وهناك سعران للصرف، وأنه لابد من توحيد سعر الصرف.

من ناحية أخرى، استبعد رئيس الحكومة أن تكون مظاهرات 11 نوفمبر المقبل لها أهمية وأن هذا اليوم، سيمر مثل أي يوم، كما أن هذه الدعوات الإخوانية ستفشل فشلا ذريعا مثلما فشلت في السابق، وذلك لأن المصريين قلقون على مصير دولتهم. وأكد على اهمية الدور الاقتصادي للقوات المسلحة باعتباره ضروريا بسبب ضعف الجهاز الإداري للدولة وغياب الانضباط فيه. كما استبعد رئيس الحكومة استحداث تطبيق الضريبة التصاعدية على المدى القريب، وقال خلال حواره مع الكتاب والمثقفين ان الدراسة تتم وتتوقف على اختيار الوقت المناسب وقال ان استقرار السياسات الضريبية من الأمور المهمة.

اقتراح بقانون لتحديث عقود ملكية الأراضي والمباني كل 5 سنوات

القاهرة ـ مجدي عبدالرحمن

كشف النائب أشرف شوقي عن إعداده مشروع قانون بشأن تحديث مستندات وعقود الملكية للاراضي والمبان كل 5 سنوات وقال النائب ان تقدمه بهذا المشروع يرجع لعدة اسباب ستعود بالفائدة على الدولة في عشر نقاط هي:

اولا: حصر كل العقارات في مصر واصحابها في مدة اقصاها خمس سنوات.

ثانيا: اي تغير سيطرأ على العقار سواء نقل ملكية او التبعات التي تحدث على الاراضي الفضاء سيكون تحت نظر الدولة ويمكن فرض رسوم على كل اجراء للبيع او الشراء.

ثالثا: مساعدة العاملين في التمويل العقاري للعمل تحت مناخ آمن.

رابعا: تحديث بيانات العقد المسجل كل خمس سنوات ليعطي امانا في تداول العقارات.

خامسا: حصيلة ضخمة لخزانة الدولة حيث ستحصل الدولة رسوما بسيطة عند نقل الملكية ورسوما اقل عند تحديث بيانات التسجيل ويمكن تقليل الإجراءات وتخفيض رسوم الاستخراج فيما بعد.

سادسا: ان لم يقم المالك بتحديث بياناته يمنح فرصة عامين وإلا يصير العقار ملك الدولة.

سابعا: في حالة وفاة المالك تقسم التركة حسب الشرع ووفقا لاعلان الوراثة لكن في الصعيد الأمر مختلف تماما، فتضيع حقوق لعدد كبير من النساء بسبب عدم توريثهم وهو امر من العادات والتقاليد ويساعد على ذلك عدم وجود سندات للاراضي الموجودة المملوكة لهن مما يسهل الاستيلاء على حقوقهن لذلك فإن تجديد التراخيص سيجبر من يجدد الرخصة على استخراج اعلان الوراثة وتعود الحقوق لاصحابها.

ثامنا: معرفة ما يملكه الشخص الواحد هو وأسرته من عقارات داخل مصر وبالتالي يمكن فرز معدومي الدخل ومحدودي الدخل ومتوسطي الدخل وفقا لما يملكون من عقارات ويمكن الخروج بإحصائية عن شرائح المجتمع وبالتالي هيكلة منظومة الدعم من جديد بما يضمن وصول الدعم لمستحقيه.

تاسعا: حصر العقارات المغلقة ووضع رسوم اعلى عليها لتحفيز اصحابها لتأجيرها للقضاء على ظاهرة تسقيع العقارات.

عاشرا: تحديث البيانات سيسهل على الاجهزة الحكومية معرفة حجم ممتلكات كل فرد وبالتالي يسهل فرض الضريبة او معرفة اذا كان الشخص يمتلك بعض الاراضي للمتاجرة والمضاربة بها، فإدخال بيانات المشتري وربطها بسجل إلكتروني وبالتالي فإن نقل الملكية يكون معروفا للدولة فضلا عن ان من يريد شراء قطعة ارض او عقار لن يجد صعوبة في التأكد من صحة التسجيل.

حل مشكلة الحاجزين بالمشروع القومى للإسكان السابق بالمحافظات

القاهرة ـ ناهد إمام

أكد وزير الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة الدكتور مصطفى مدبولي، أن الوزارة أخذت على عاتقها حل مشكلة الحاجزين بالمشروع القومي السابق للإسكان في الفترة من 2005 وحتى 2011، الذين تقدموا لحجز وحدات بالمحافظات، بعد غلق باب التقدم للمشروع، ولم تتمكن المحافظات من بناء وحدات سكنية لهم، ويبلغ عددهم حوالي 40 ألف مواطن على مستوى محافظات الجمهورية، موضحا أن وزارة الإسكان توفر تباعا وحدات ضمن مشروع الإسكان الاجتماعي لمن تنطبق عليه الشروط منهم، وذلك بعد أن تم الحصول على موافقة مجلس الوزراء بضم المستحقين منهم لمشروع الإسكان الاجتماعي.

وأضاف نائب المدير التنفيذي لصندوق تمويل الإسكان الاجتماعي، صلاح حسن، انه يتم تسجيل كافة بيانات المتقدمين بالمشروع القومي في جهاز التعبئة العامة والإحصاء، ثم يتم فرز المستندات، وتحديد المنطبق عليهم الشروط من قبل بنك التعمير والإسكان، موضحا أنه يتم الإعلان عن أسماء المستحقين للوحدات بعد الانتهاء من التسجيل والفرز.

وأشار حسن إلى أنه تم التخصيص لبعض المواطنين الذين انطبقت عليهم الشروط في محافظات: أسوان، وأسيوط، والغربية، والقليوبية، والمنوفية، والوادي الجديد، مضيفا أنه يتم التخصيص تباعا لمن ينتهي من استكمال الإجراءات.